قاعدة بيانات

الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2025 – أحكام قضائية

ورقة تحليلية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولًا: وصف قاعدة البيانات:

يُعد هذا الإصدار قاعدة بيانات تفصيلية وشاملة لمختلف الإجراءات والأحكام الجنائية (القضاء الجنائي) في مصر على مدار عام 2025 بداية من **1 يناير** حتى **31 ديسمبر 2025**، وذلك على خلفية الناشطية المجتمعية (سياسية، حقوقية، ثقافية وفنية ورياضية، اجتماعية)، وهو منقسم إلى ثلاث نماذج معلومات منفصلة:

1. **جلسات تحقيق** (مباشرة بعد القبض، بعد مدة من القبض، بعد تدوير داخل الحبس، قرار إخلاء سبيل خلال جلسة تحقيق لأول مرة، إخلاء سبيل خلال جلسة نظر حبس، إخلاء سبيل خلال جلسة نظر استئناف حبس، قرار إخلاء سبيل مباشر من النيابة)، حيث **تم توثيق 3522 جلسة** على مدار 2025.

2. إطلاق سراح وعفو (براءة، عفو رئاسي، إخلاء سبيل بضمان محل الاقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، إخلاء سبيل بتدابير احترازية)، حيث **تم توثيق 1271 حالة** خلال 2025.

3. الأحكام القضائية الصادرة من مختلف الدوائر الجنائية سواء أول درجة أو درجات تقاضي متقدمة، حيث تم **توثيق 280 حكم قضائي.**

الإصدار مكون من ثلاثة قواعد بيانات منفصلة، كما يلي:

1. جلسات تحقيق.
2. إطلاق سراح وعفو.
3. الأحكام القضائية.

من حيث نوع الحكم، تم تسجيل **العدد الأكبر** من الأحكام بـ"**االسجن المشدد بين 10-15 سنة**"" بإجمالي **99 شخص،** فيما كان هناك **76** حكماً بـ"**السجن المؤبد" ،** و **36** حكماً بـ"**البراءة**"، بينما كان هناك **30** حكماً بـ"**السجن المشدد بين 4-7 سنوات**" ، وتلا ذلك في العدد "**الحبس سنتين الي 3 سنوات**" بعدد **27** حكماً، ثم **7** أحكام بـ"**حبس سنة أو مدة أقل**"، وأخيراً **5** أحكام بـ"**الإعدام**".

وفقاً **للنوع الاجتماعي للشخص** المحكوم عليه، كان هناك **275** من **الذكور** و **5** من **الإناث**، بينما حسب **النطاق الزمني** شهد **"الربع الرابع" العدد الأكبر** من الأحكام القضائية بعدد **161** حكماً، ثم **"الربع الثالث"** بعدد **56** حكماً، يليه **"الربع الثاني"** بإجمالي **39** حكماً، فيما جاء **"الربع الأول من 2025" بالعدد الأقل من الأحكام** بعدد **24** حكماً.

ثانيًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الزمني:

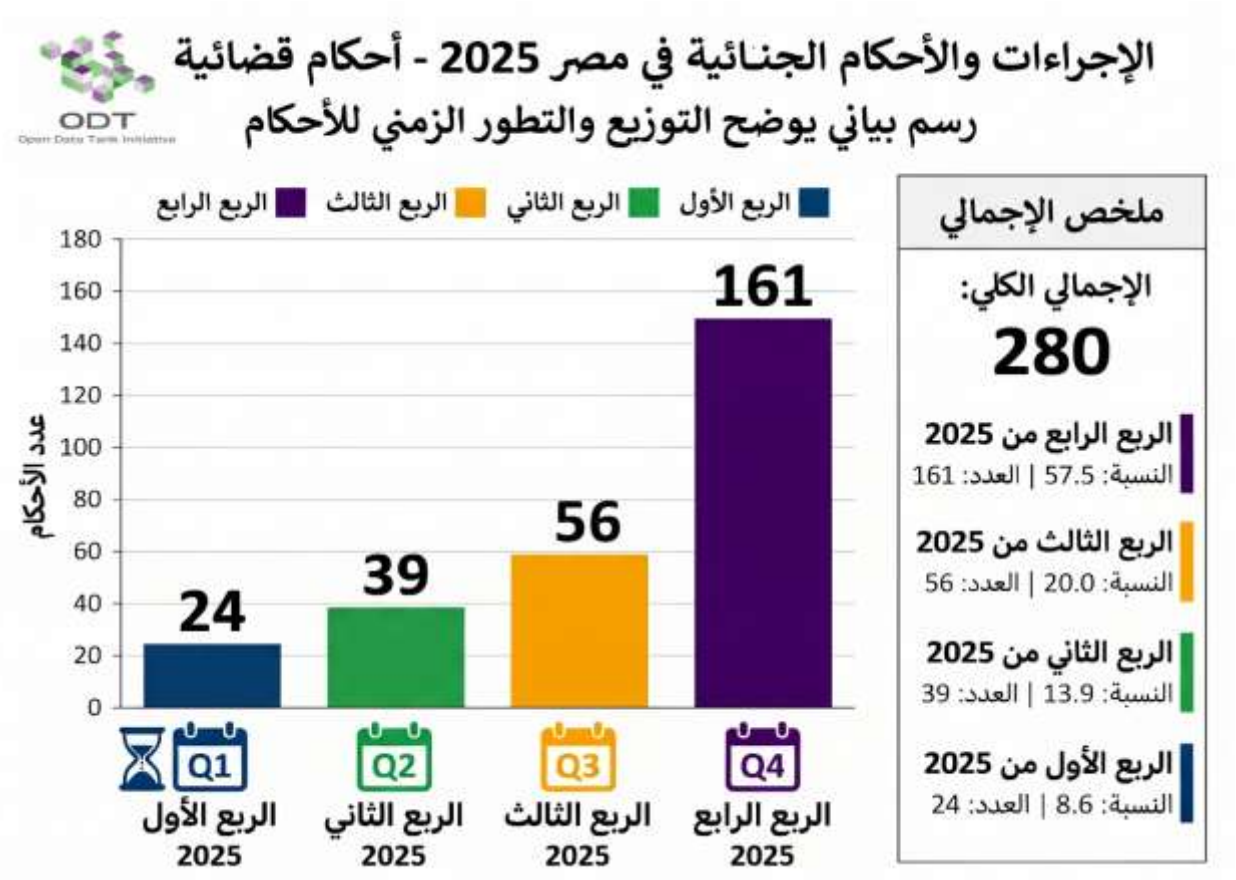
خلال عام **2025**، شهدت الأحكام الجنائية في مصر تباينًا حادًا بين الأرباع الزمنية المختلفة. فقد كان **الربع الأول** هو الأضعف نشاطًا بإجمالي **24 حكماً فقط**، وهو ما يمثل **8.6%** من مجمل الأحكام خلال العام. ويعكس ذلك بداية بطيئة نسبيًا، قد تكون مرتبطة بقلة الأحكام المنشورة أو بتأخر الفصل في القضايا المحالة خلال الفترة السابقة.

ومع بداية **الربع الثاني** ارتفع العدد إلى **39 حكماً** بنسبة **13.9%**، وهو ما يشير إلى تحسن تدريجي في وتيرة إصدار الأحكام مقارنة ببداية العام.

وفي **الربع الثالث** استمر الارتفاع ليسجل **56 حكماً** بنسبة **20.00%**. وقد يرجع ذلك إلى انتظام انعقاد جلسات الدوائر الجنائية خلال هذه الفترة، حتى مع العطلة القضائية.

أما في **الربع الرابع**، فقد **قفز العدد بشكل** لافت ليصل إلى **161 حكماً** بنسبة **57.5%**، وهو ما يمثل **أكثر من نصف أحكام العام**، ويقارب ثلاثة أضعاف عدد الربع الثالث. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بتسارع الفصل في القضايا مع اقتراب نهاية العام القضائي، أو بتركّز نشر الأحكام في هذه الفترة.

وبهذا يمكن القول إن عام 2025 بدأ بنشاط محدود، ثم شهد ارتفاعًا تدريجيًا خلال الربعين الثاني والثالث، قبل أن يبلغ ذروته في الربع الرابع الذي استحوذ على النصيب الأكبر من أحكام العام.



ثالثًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الجغرافي "محافظة الإجراء القضائي" :

خلال عام **2025**، كشفت بيانات توزيع الأحكام القضائية عن **تركّز شبه كامل في محافظة القاهرة، بينما توزعت الأحكام المتبقية على ست محافظات فقط بأرقام محدودة للغاية، فيما خلت بقية المحافظات**، وعددها 20 محافظة، من أي حكم.

فقد **احتلت القاهرة المركز الأول بفارق هائل**، مسجّلة **258 حكماً قضائياً** من إجمالي **280 حكماً**، أي ما يعادل **92.1% من إجمالي الأحكام الصادرة خلال عام 2025.** ويعكس هذا الثقل العددي مركزية العاصمة في المشهد القضائي، ربما بوصفها مقراً لأكبر الدوائر القضائية وأكثرها ازدحاماً بالقضايا ذات الطابع العام. كما ارتفعت أحكام القاهرة تدريجيا عبر الأرباع، من 17 حكما في الربع الأول إلى 39 في الثاني ثم 49 في الثالث، لتبلغ 153 حكما في الربع الرابع، وهو ما يعني أن مسار القاهرة هو الذي حدد مسار العام بأكمله.

و**جاءت المنوفية** في المرتبة الثانية بعدد **7 أحكام فقط** بنسبة **2.5%**، وجميعها صدرت في **الربع الثالث**، وهو ما قد يشير إلى ارتباطها بقضية أو قضايا محددة في فترة زمنية واحدة، وليس إلى نشاط قضائي متواصل خلال العام.

ثم **تساوت الإسكندرية والغربية والفيوم بـ4 أحكام لكل منها** بنسبة **1.4%**، مع **تباين في توزيعها الزمني**، إذ تركزت **أحكام الغربية** في **الربع الأول** و**أحكام الفيوم** في **الربع الرابع**، بينما توزعت **أحكام الإسكندرية** بين **3 أحكام** في **الربع الأول وحكم واحد** في **الربع الرابع**. وبالمقابل، كانت مساهمة **القليوبية والشرقية ضئيلة للغاية**، إذ سجلت **القليوبية حكمين** بنسبة **0.71%**، **والشرقية حكماً واحداً** بنسبة **0.36%**، وجميعها في **الربع الرابع**.

بذلك يمكن القول إن **المشهد القضائي في عام 2025 اتسم بتمركز شبه كامل داخل القاهرة التي استحوذت وحدها على أكثر من 92% من الأحكام الصادرة**، مقابل **حضور هامشي لبقية المحافظات التي لم تتجاوز مجتمعة 22 حكما بنسبة 7.86%**، وهو ما يعكس **مركزية واضحة في توزيع النشاط القضائي**.



رابعًا: قراءة تحليلية من حيث نوع القرار:

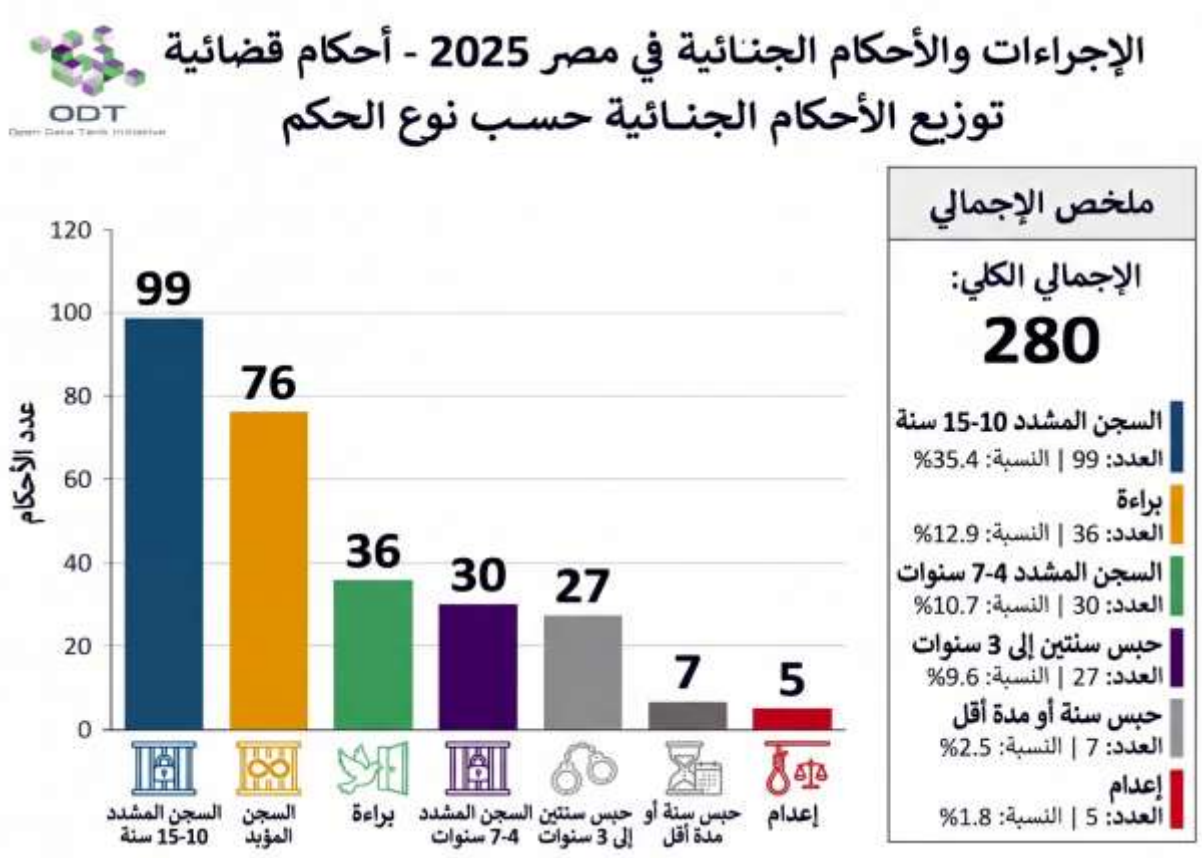
أما عن **نوع القرار القضائي** الصادر خلال عام 2025، **فيتضح تركّز الأحكام في فئتين من العقوبات الطويلة**، بينما توزعت **بقية الأحكام على فئات أقل حضورًا.**

فقد جاءت أحكام "**السجن المشدد بين 10–15 سنة**" في الصدارة بعدد **99 حكمًا**، بنسبة **35.4%** من إجمالي الأحكام، وهو ما يعني أن أكثر من **ثلث الأحكام وقع ضمن هذا النطاق**. تلتها أحكام "**السجن المؤبد**" بعدد **76 حكمًا** بنسبة **27.1%**، **لتستحوذ الفئتان معًا على 62.5% من الأحكام**، ما يعكس غلبة واضحة للعقوبات الطويلة.

وجاءت "**البراءة**" في المرتبة **الثالثة** بعدد **36 حكمًا** بنسبة **12.9%**، تلتها أحكام "**السجن المشدد بين 4–7 سنوات**" بعدد **30 حكمًا (10.7%)**، ثم "**الحبس سنتين إلى 3 سنوات**" بعدد **27 حكمًا (9.6%)**، وهي فئات متقاربة نسبيًا في أعدادها.

أما العقوبات الأقصر والأشد فكان حضورها محدودًا، إذ سُجلت **7 أحكام** بـ"**الحبس سنة أو مدة أقل**" بنسبة **2.5%**، و**5 أحكام** بـ"**الإعدام**" بنسبة **1.8% كأقل فئة**.

بوجه عام، يعكس توزيع الأحكام خلال 2025 غلبة العقوبات طويلة المدة، فقد بلغت أحكام السجن المشدد بين 10–15 سنة والمؤبد وحدهما نحو ثلثي الأحكام، مقابل حضور محدود للعقوبات القصيرة وللإعدام.



خامسًا: قراءة تحليلية من حيث النوع الاجتماعي:

تُظهر البيانات الخاصة **بالنوع الاجتماعي** أن **الذكور يشكلون الغالبية الساحقة** في الأحكام الجنائية خلال عام 2025، إذ بلغ عددهم **275 شخصًا** من إجمالي **280**، أي ما يعادل **98.2%** من إجمالي الأحكام. في المقابل، لم يتجاوز عدد الإناث **5 أشخاص فقط** بنسبة **1.8%**، وهو ما يعكس محدودية حضورهن مقارنة بالذكور. ورغم هذا الحجم المحدود، جاءت أحكام الإناث موزعة على أكثر من نوع من القرارات، حيث سُجل لهن حضور في أحكام **الحبس من سنتين إلى 3 سنوات (3 حالات)**، إلى جانب **حالة واحدة في السجن المشدد من 10 إلى 15 سنة، وحالة واحدة في السجن المؤبد**. وفي المقابل، **اقتصرت أحكام الإعدام، وعددها 5 على الذكور وحدهم**، كما لم تُسجل للإناث أي حالات في البراءة أو الحبس سنة أو أقل أو السجن المشدد من 4 إلى 7 سنوات. وهو ما يعكس أن الإناث رغم قلة عددهن، إلا أن حضورهن لم يقتصر على الأحكام الأخف، بل شمل أيضًا أحكام مشددة.

